روي ذلك عن عمر بن الخطاب ولان التحلل وقع بافعال العمرة والدم بدل عنها ولا يجمع بينهما وما رواه محمول على الاستحباب بدليل قوله هو طواف بعد كنها والسعي واجب كالحلق والاحرام شرط قوله ويكره تخصيصها بالبعض يكره انشاؤها بالاحرام اما اداؤها باحرام سابق كما اذا كان قارنا فاته الحج وادى العمرة في هذه الايام لا يكره وانما كرهت في هذه الايام لانها ايام الحج فكانت مستغنية بجوهرة قوله فرض فرض كفاية وعندنا واجبة قوله وعند الشافعي فريضة لقوله عليه الصلاة والسلام العمرة فريضة كفريضة الحج ولنا قوله صلى الله عليه وسلم الحج فريضة والعمرة تطوع وتاويل ما رواه انها مقدرة باعمال كالحج الهداية

باب الحج عن الغير

لما كان الاصل كون عمل الانسان لنفسه لا لغيره وكان هذا الباب خلقا بالنفي ذيله بكلام المهاد فقال الا على غير ولا سند له فيه كما في المنهل الصافي ونفي النفع انه غير واقع على وجه الصحة بل هو ملزوم الانتفاء لغير معتد به تتبع ونظر في الهندية في كلام الفتح بما لا دليل ان يسمع محيي قوله اعلم ان الاثبات ليس كالنفي الخلاف في ان له ذلك او ليس له ذلك بل في انه يحيل بالجعل اولا بل ملغوا كالمال قوله عند اهل السنة قال الكمال ليس المراد ان المخالف لما ذكرناه عن اهل السنة فان مالكا وان قال لا يقول لان بوصول العبادات البدنية المحضة بل غيرها كالصدقة والحج بل المراد ان اصحابنا لما كان الانتفاع ما لغير لغيرهم نفي عنهم باهل السنة فكانه قال عند اصحابنا غير انهم وصفا غير عنهم به وخالف في كل العبادات المعتزلة اتبعني قوله خلافا للمعتزلة احتجوا بقوله تعالى وان ليس للانسان الا ما سعى ولنا ان النبي صلى الله عليه وسلم ضحى بكبشين احدهما عن نفسه والاخر عن امته

واللام

واللام في الاية بمعنى على وتمامه في التبيين قوله ومن كيفية منها ما فيه ان التي لا يتركب من شرطه وعليه ان ما لا يكون الشيء الا متركبا من شرطه في المركبات الحقيقية دون الاعتبارية قوله تجزيه بالراء وفي نسخة بالزاي من جزيء الامر يجزيء جزاء اذا قضى يقضي قضاء وزنا ومعنى قوله التقدير اليوم لا يجزيء نفس عن نفس شيئا وقد استعمل اخيرا بالالف والهمزة بمعنى جزيء فالثلاثي من غير همز لغة الحجاز والرباعي المهموز لغة تميم مصباح قوله الحج الوارد بشرط وجوده قبل الامر ولو امر الصحيح وحجا بالحج عنه ثم صح اجزه خانية وان نوى الحج عن الامر وشرط الامر به ولا يجوز حج الفرض لغيره اذ له الا اذا حج اوحج الوارث عن مورثه لوجود الامر والله وان يكون النفقة كلها او اكثرها من مال الامر وعدم اشتراط الاجرة فلو قال استاجرتك على ان تحج بكذا لم يجز مجيد وانما يقول امرتك ان تحج عني بلا ذكر اجارة ولو خلطا النفقة بماله وحج وانفق كله او اكثره جاز وبرئ من الضمان درر ولو انفق الكل او الاكثر من مال نفسه وفي المال المدفوع اليه وفا لحجه رجع به فيه كالوكيل والوصي يشتري لليتيم ويعطي من مال نفسه فانه يرجع به في مال اليتيم وان يكون راكبا فلو امره بالحج فحج ماشيا ضمن النفقة وحج عنه راكبا قوله ويجوز احتجاج الضرورة بالقاد المهملة الذي لم يحج ولكن يجب عليه عند رويدة الكعبة الحج لنفسه وعليه ان يتوقف الى عام قابل ويحج لنفسه اولا ثم يحج بعد عوده الى اهله ماله وان قصر اذ لم يحفظ والناس عنه غافلون شيخ زاده على الملتقى وعن محمد ان الحج يقع عن الحاج